أسعار العملات اليوم

الوحدة	بيع	شراء
دولار امريكي	215.10	214.80
ريال سعودي	57.35	57.15
درهم إماراتي	58.60	58.30
يورو أوروبي	287.00	280.50

أسعار الذهب اليوم

الوحدة	ريال يمني	دولار أمريكي
سعر الجرام عيار 24	10988.71	$ 51.57
سعر الجرام عيار 21	9615.17	$ 45.16
سعر الجرام عيار 18	8241.63	$ 38.75
اسعار جنيه الذهب	76921.36	$ 361.28
اسعار كيلو الذهب	10988059.43	$ 51296.93

مصنعو الأغذية الخفيفة مستاءون من تحذيرات رسمية حول منتجاتهم

: أبدى عدد من مصنعي الأغذية الخفيفة اليمنية استيائهم من اتهامات جمعية حماية المستهلك لهم وتحذير المستهلكين عبر وسائل الإعلام بالابتعاد عن بعض المنتجات التابعة لهم كونها ضارة ومسرطنة، دون دليل علمي أو فني.

وأكد عدد من أعضاء جمعية مصنعي الأغذية الخفيفة خلال لقائهم رئيس الهيئة العامة للاستثمار الدكتور يحيى صالح محسن أن تلك الاتهامات غير صحيحة ولم توجه لهم من هيئة المواصفات والمقاييس كونها الجهة المختصة.

وشكا المصنعون من الضرر الذي لحق بهم جراء عزوف المستهلكين عن شراء تلك المنتجات بعد التحذيرات التي صدرت عن جمعية حماية المستهلك ونشرت بعدد من وسائل الاعلام الحكومية والاهلية.

وطالب مصنعو المواد الغذائية الخفيفة رئيس الهيئة بحل الإشكالات التي تواجههم كونهم مستثمرين وكون الهيئة هي الجهة التي منحتهم رخصا لمشاريعهم الاستثمارية.

من جهته أكد الدكتور يحيى صالح محسن على أهمية تشجيع المنتجات الوطنية، لكنه شدد على أهمية التزامها بكل المواصفات وبالجودة المطلوبة منهم والتي هي معروفة ومقرة من قبل الجهات المختصة، كما وعدهم بمخاطبة الجهات المختصة لحل إشكالهم.

وكان مكتب الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة حذر في تقرير صادر عنه من مخالفة وعدم التزام مصانع المواد الغذائية لـ«البفك، والشيبس» بالمواصفات والمقاييس الخاصة بمنتجاتها.

وكشف التقرير عن قيام معامل ومصانع المواد الغذائية الـ«بفك، الشبس» بأمانة العاصمة ومحيطها بممارسة الغش من خلال تغيير الأسماء والعلامات التجارية لمنتجاتها وعدم التزامها بالمواصفات القياسية. ووصف التقرير تلك العملية بخداع وتضليل للمستهلك، طالما وأن التغيير هو في الاسم والعلامة التجارية فقط وليس في المنتج.

مصانع المواد الغذائية تمارس الغش بتغيير الأسماء والعلامات التجارية وعدم التزامها بالمواصفات القياسية

وأشار إلى أن عددا من المعامل والمصانع لا تلتزم في منتجاتها بالمواصفات والمقاييس اليمنية الخاصة ببطاقة البيان و«منتفخات الذرة» وفترات الصلاحية المحددة لمنتجات الـ«بفك والشبس» في العبوات بحيث لا تزيد عن 6 أشهر وطباعتها باليوم والشهر والسنة وليس كما هو الحال لبعض المنتجات الموجودة في السوق بالشهر والسنة فقط ولمدة 9 أشهر، بالإضافة إلى تاريخ صلاحيات المنتج المدون بحبر قابل للإزالة بسهولة.

وبيّن التقرير الصادر عن مكتب الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة أن بعض المنتجات لم تحدد وتوضح نوع الزيوت المستخدمة في الإنتاج حيث إن الموجود في معظم المنتجات زيت نباتي فقط ولم يتم توضيح ماهية الصنف.

وأكد التقرير ضرورة تنظيم حملات رقابية على المواد الخام التي تستخدمها تلك المعامل والمصانع وتاريخ صلاحيتها ومصادرها مثل النكهات والتأكد ما إذا كانت ضمن الاشتراطات الخاصة بالمواصفات القياسية وكذا التأكد من مدى صلاحية المواد الخام «الذرة، جريش الذرة» للاستهلاك الآدمي، وكذا تشديد الرقابة على الزيوت المستخدمة، لان تعرضها للحرارة الزائدة أثناء القلي يؤدي إلى تشكيل مركبات مسرطنة.

وشدد التقرير على ضرورة توحيد أوزان المنتجات مع وضع سعر المنتج والتعميم بذلك على جميع مصانع ومعامل المواد الغذائية الخفيفة المنتجة لـ "منتفخات الذرة".

وأكد مدير مكتب الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة، خالد الخولاني، أن اللجنة المكلفة بذلك باشرت النزول الميداني للتفتيش بناءً على شكاوى تلقاها المكتب من المواطنين حول نقص أوزان عبوات تلك المنتجات الصناعية.

وأشار إلى أن اللجنة بدأت بالنزول إلى خمسة مصانع لتصنيع المواد الغذائية الخفيفة للتأكد من حصولها على بطاقات السجل الصناعي والعلامات والأسماء التجارية ومدى التزامها بالمواصفات والمقاييس المعتمدة.

وأوضح أن اللجنة قامت باختبارات الأوزان للعبوات بشكل عشوائي من جميع خطوط الإنتاج على مستوى كل منشأة ومصنع لإنتاج المواد الغذائية الخفيفة بالأمانة (بفك، شبس، طرزان، بطاطس)، ووجد أن أغلبية الأوزان مخالفة.

أصحاب الأعمال

محمود العربي.. المليارديرِ الذي بدأ حياته بـ40 قرشا!

رجل أعمال عصامي بدأ من الصفر، وبعد رحلة كفاح ومثابرة أصبح واحداً من كبار رجال التجارة والصناعة والاقتصاد في مصر، رجل شديد التواضع، لم يغتر بالمناصب التي تقلدها، ورفض الوجاهة السياسية التي عرضت عليه، إيماناً منه بأن للاقتصاد رجاله، وأن للسياسة رجالها، ورغم حظه القليل من التعليم إلا انه استطاع أن يبني قلعة صناعية كبرى ويبلغ مكانة اقتصادية رفيعة، دون مساندة من أحد ودون أن يحصل على قروض من البنوك، فكان خير قدوة لكل طامح في النجاح.

إنه محمود العربي رئيس "اتحاد الغرف التجارية" السابق، وصاحب محلات ومصانع "توشيبا العربي"، وشاهبندر تجار مصر عن جدارة.

ولد العربي عام 1932م في أسرة ريفية فقيرة بقرية "أبو رقبة" بمركز "أشمون" في محافظة المنوفية، توفي والده وهو في سن صغير، انتقل بعدها إلى القاهرة، ليعمل بائعا في محل صغير لبيع الأدوات المكتبية وعمره لم يتجاوز العاشرة، وفي عام 1954 التحق بالخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات.

بدأت علاقة العربي بالصناعة بإنشاء مصنع صغير للألوان والأحبار، ثم قام بتحويل مجال عمله من تجارة الأدوات المكتبية إلى تجارة وصناعة الأجهزة الكهربائية، وسافر إلى اليابان للحصول على توكيل من إحدى الشركات الكبرى في صناعة الالكترونيات، وبعد عودته أنشأ مصنعا، ودخل انتخابات "الغرف التجارية" ليصبح رئيسا لها لمدة 12 عاما، واتجه إلى السياسة لفترة قصيرة، عندما أصبح نائبا في مجلس الشعب "البرلمان" عن دائرتي السيدة زينب وقصر النيل، في تجربة وحيدة رفض أن يكررها بعد ذلك.

ويفتخر الحاج محمود العربي بأنه ولد لأسرة فقيرة لم تكن تمتلك أي شبر من الأرض، وكل ما استطاعت أن تقدمه الأسرة لابنها هو إلحاقه بـ "كتاب القرية" عندما بلغ من العمر 3 سنوات، وبدأ الابن في حفظ القرآن، الذي علمه الصدق والأمانة والفرق بين الحلال والحرام، ما ساعده على بناء سمعة طيبة اشتهر بها في جميع مراحل حياته.

فريق طوارئ للمرابطة في مأرب حتى انتهاء مؤتمر الحوار الوطني

«رقم قياسي» في تخريب خطوط الكهرباء.. 5 اعتداءات في أقل من 72 ساعة

: وجه وزير الكهرباء والطاقة الدكتور صالح سميع بتشكيل فريق طوارئ من المهندسين والفنيين التابعين للمؤسسة العامة للكهرباء وذلك للمرابطة في محافظة مأرب لمواجهة أي اعتداءات تخريبية قد تتعرض لها شبكة الضغط العالي الواصلة بين محطة مأرب الغازية ومحطات التحويل بمحافظة صنعاء.

وأوضح الدكتور سميع في تصريحات صحفية أن هذا الفريق سيظل في المحافظة، حتى انتهاء فترة الحوار الوطني، وسط توقعات بأن تتعرض خطوط نقل الطاقة للمزيد من الاعمال التخريبية اثناء انعقاد المؤتمر من قبل العناصر التخريبية والمأجورة لتعكير الامن والسلم الاجتماعي في اليمن.

يأتي هذا في وقت ذكر مسؤول في العمليات المشتركة بوزارة الكهرباء أن خطوط الكهرباء تعرضت لنحو 5 اعتداءات في أقل من 72 ساعة.

وتعرضت الدائرة الاولى من خطوط نقل الطاقة الكهربائية مأرب - صنعاء لاعتداء تخريبي جديد في منطقة مسورة القريبة من نهم بمحافظة صنعاء، الخميس الماضي.

وقال المسؤول: إن الاعتداء حدث صباح الخميس بين الابراج 130 - 104 بواسطة خبطة حديدية ادى الى خروج محطة مأرب الغازية عن الخدمة.

ويعد الاعتداء هو الخامس من نوعه في اقل من 72 ساعة في اعنف عمليات تخريبية تتعرض لها خطوط نقل الطاقة منذ اكثر من عام.

ويتجرع سكان العاصمة صنعاء ومدن أخرى مرارة الظلام الدامس بسبب توقف المحطة، بينما تعمل محطة أخرى متهالكة في صنعاء تعمل بالديزل بتزويد الأحياء بمدة لا تتجاوز 3 ساعات يومياً من الكهرباء.

وتتبادل الأطراف السياسية في اليمن الاتهامات حول وقوف بعضها وراء استهداف أنابيب النفط وأبراج الكهرباء، والتي تصاعدت بوتيرة عالية خلال الفترة الحالية.

ويتبنى قبليون استهداف أبراج الكهرباء، في محاولة للضغط على الحكومة لتلبية مطالب معينة، غير أن اتهامات يتم تداولها باستناد هؤلاء القبائل وتلقيهم الدعم من قوى نافذة كانت في السلطة.

ويتكبد اليمنيون خسائر فادحة جراء تكرر انقطاع التيار الكهربائي، إضافة إلى تكاليف الفرق الهندسية المكلفة بإصلاح آثار الاعتداءات والتي تتحملها الميزانية العامة للدولة.

والاثنين الفائت، قال بيان صادر عن وزارة الكهرباء والطاقة: إن الفرق الفنية ما إن تنتهي من اصلاح التيار الكهربائي حتى يباشر مسلحون ضربها وإخراج المحطة الغازية على الخدمة من جديد.

وتتعرض أنابيب نقل النفط والغاز في محافظتي شبوة ومارب وخطوط الكهرباء والألياف الضوئية لاعتداءات متكررة كبدت الحكومة خسائر كبيرة، جراء توقف تلك الأنابيب عن ضخ الخام.

ولم تتمكن السلطات الأمنية والعسكرية، منذ سنوات من وقف الاعتداءات على خطوط الكهرباء، والنفط، أو تقديم المتورطين إلى القضاء.

الحكومة تتعهد بتخصيص 850 مليون دولار لتأهيل قطاع الكهرباء

: تعهدت حكومة الوفاق بتخصيص مبلغ 850 مليون دولار من تعهدات المانحين لتمويل مشاريع عاجلة لتأهيل قطاع الطاقة ومعالجة أزمة الكهرباء في إطار البرنامج المرحلي الذي ينتهي عام 2014.

وأشار مصدر حكومي، إلى أن الالتزامات الحكومية المقترحة ضمن الإطار المشترك للمسؤوليات المتبادلة مع المانحين، تشمل تنفيذ مشاريع عاجلة لمواجهة العجز المتزايد في الطاقة الكهربائية وتقادم محطات التوليد الحالية.

وتشمل المشاريع الجديدة تعزيز التوليد في المدن الثانوية مثل صعدة والمكلا وعتق والغيضة وسقطرى والجوف، بطاقة إجمالية تبلغ 53 ميغاواط كلفتها 60 مليون دولار، ومحطة لتوليد الطاقة بالغاز في خرير حضرموت بطاقة 60 ميغاواط كمرحلة أولى، بكلفة مماثلة.

وأفاد المصدر بأن الخطة الجديدة تشمل مشروع خط النقل ومحطة التحويل صافر - مأرب - حريب (مرحلة ثانية)، بكلفة 47 مليون دولار، ومشروع تصريف الطاقة من «مأرب 2» الخط الشمالي - القناوص وحجة وعمران بكلفة 42 مليون دولار، فضلاً عن مشروع خط النقل ومحطات التحويل معبر - ذمار بـ90 مليون دولار.

وتشمل الخطة مشروع كهرباء حضرموت (المرحلة الثانية)، ويضم خط النقل ومحطات التحويل المكلا - الريان - الشحر بكلفة 18 مليون دولار، ومشروع خط النقل ومحطة التحويل («بلك 10» مفرق - حويرة - المكلا – الريان) بكلفة 75 مليون دولار.. وأوضحت الحكومة أن من أبرز مشاريعها الكبيرة في قطاع الطاقة إضافة 200 ميغاوات إلى قدرة وحدات التوليد المركبة و400 للمنظومة الوطنية و70 للمنظومات المعزولة، ومحطة مأرب الغازية (المرحلة الثانية) بقدرة 450 ميغاوات، ومحطة معبر الغازية بقدرة 400 ميغاواط كلفتها 390 مليون دولار، ومحطة مأرب الغازية (المرحلة الثالثة) بقدرة 200 ميغاوات وكلفة 185 مليون دولار.. وتعتزم الحكومة اليمنية إدخال مادة الفحم في توليد الطاقة لسد جزء من العجز القائم من خلال محطتين في الحديدة بقدرة 400 ميغاوات، وعدن (500 ميغاوات).. وفي مجال إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة البديلة والمتجددة، تعتزم الحكومة اليمنية تنفيذ مشروع محطة المخا لإنتاج الكهرباء بالرياح بقدرة 60 ميغاوات (مرحلة أولى) وبكلفة 125 مليون دولار.